(مشـــروع)

كلمة المجموعة العربية
يلقيها
سعادة السفير/ محمد بحر العلوم

أمام اللجنة السادسة للدورة الـ 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة
في البند 81 من جدول الأعمال المعنون :
"حالة البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف لعام 1949 والمتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة"

الرجاء المتابعة لدى الإلقاء (نيويورك ، 17 أكتوبر 2022)

السيد الرئيس،،

يشرفني ألقاء هذه الكلمة بالنيابة عن المجموعة العربية بنيويورك تحت البند 81 من جدول الأعمال المعنون "حالة البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف لعام 1949 والمتعلقة بحماية الضحايا في النزاعات المسلحة".
واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير المجموعة الكبير للسكرتير العام على تقريره الصادر في هذا الخصوص.

السيد الرئيس،،

تؤكد المجموعة العربية على مواقفها المبدئية فيما يتعلق بالقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني، كما تجدد التاكيد على قيمة القواعد الإنسانية الراسخة المتعلقة بحماية الضحايا في النزاعات المسلحة، وتناشد الدول الامتثال الكامل لأحكام القانون الدولي الإنساني ، خاصة على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية.

و في الوقت الذي تعرب فيه المجموعة العربية عن قلقها البالغبشأن الحالة في دولة فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية؛فانها تؤكد على الهدف الاسمى للقانون الدولي الإنساني الذي سعى من خلاله إلى حماية أولئك الذين لا يشاركون أو توقفوا عن المشاركة في الأعمال القتالية، وتحديداً المدنيين، بمن فيهم الأطفال والصحفيون والطواقم الطبية، فضلاً عن الجرحى والمرضى والاسرى. هؤلاء هم المستهدفون والضحايا الرئيسيون لسياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته غير القانونية.

وتستمر الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية بلا هوادة ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، في انتهاك جسيم للقانون الدولي ومخالف لقانون وأعراف القانون الإنساني الدولي. و تود في هذا المقام ان تشير الى أن نظام الاستيطاني، والحصار، والاعتقالات التعسفية الجماعية، والقتل خارج نطاق القانون ، على الرغم من إدانتها على نطاق واسع، لم يتصدى لها المجتمع الدولي إلى حد كبير. و أن الحصانة والإفلات من العقاب اللذين تتمتع بهما إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال ، ومسؤولوها شجعها على مواصلة احتلالها الاستعماري وترسيخه على الارض.

السيد الرئيس،،

إن استمرار قيام إسرائيلالسلطة القائمة بالاحتلال بنقل و تسكين مستوطنيهافي الأرض المحتلة لدولة فلسطين، والتهجير القسري للشعب الفلسطيني الواقع تحت احتلالها، يصنف في عرف القانون الدولي و القانون الدولي الانساني بأنه انتهاكجسيم لاتفاقيات جنيف وغيرها من المواثيق الدولية ذات الصلة ويشكل جريمة حرب. وفي هذا المقام تشدد المجموعة العربية على ضرورة ترجمة الإدانات الشفوية لنظام الاستيطان إلى أفعال قادرة على عكس الوضع على الأرض وبما يضمن استقلال وسيادة دولة فلسطين على الأرض المحتلة عام 1967.

كما تعرب المجموعة العربية عن قلقها البالغ إزاء الوضع الإنساني الحرج في قطاع غزة الذي يخنقه الحصار الإسرائيلي غير القانوني واللاإنساني الذي دخل عامه الخامس عشر. حيث يتعرض السكان المدنيون الفلسطينيون في غزة، ومعظمهم من اللاجئين الفلسطينيين ، لعقاب جماعي بسبب هذا الحصار غير القانوني واللاإنساني الذي يؤثر على كل جوانب الحياة في غزة، بل ويدمر الاقتصاد، ويعيق وصول المساعدات الإنسانية والمواد الأساسية إلى من هم في أمس الحاجة لها، بما في ذلك إعاقة إعادة إعمار آلاف المنازل والبنى التحتية المدمرة ، وإعاقة الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. وتطالب المجموعة العربية بإنهاء هذا الحصار الإسرائيلي اللاإنساني وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

إن حجم واستمرار الانتهاكات والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي ، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يؤدي إلى تدهور الوضع بشكل كبير. وهنا تؤكد المجموعة العربية أن احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، اساسي للوصول الى حل السلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي ككل.

السيد الرئيس،،

تجديدا منها لدعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته القانونية والسياسية والأخلاقية لإنهاء السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي المطول وغير القانوني لدولة فلسطين. فان المجموعة العربية تعاود نداءاتها للاسرة الدولية قاطبة

لأجل العمل على توفير الحماية الدولية اللازمة و الضرورية للشعب الفلسطيني الاعزل بما في ذلك من خلال التنفيذ العاجل لتوصيات الأمين العام في تقريره لعام 2018 بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين والذي رحبت به الجمعية العامة خلال الدورة 76.

كما تجدد المجموعة العربية دعوتها لحكومة سويسرا، بصفتها الدولة الوديعة لاتفاقيات جنيف، للترتيب العاجل لعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لاتخاذ المزيد من الإجراءات القانونية لضمان الاحترام والامتثاللاتفاقية في هذه الحالة، وتقييم تنفيذ الإعلان المعتمد في مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة في 17 ديسمبر 2014.

وإذ تدين المجموعة العربية أيضا جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل، فانها تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة على حدود 4 حزيران 1967، وفقالقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وختاما السيد الرئيس ،، تؤكد المجموعة العربية على تشجيع احترام الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي، وترحب بفرصة تعزيز الوعي من خلال المناقشات ونشر المعلومات عن القانون الإنساني الدولي المتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. كما تشيد ايضا بدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعزيز ونشر القانون الإنساني الدولي ، وتشجع على مواصلة هذه المساعي الحميدة.

وشكرا السيد الرئيس،،

-